المجلس العربي
للعلوم الاجتماعية
Arab Council
for the Social Sciences
Conseil Arabe
pour les Sciences Sociales

المجلس العربي للعلوم الإجتماعية

سلسلة أوراق العمل

تدريس السوسيولوجيا في المغرب:
المؤسسات البحثية ورهان المأسسة الإبستيمولوجية للممارسة العلمية

– محمد الإدريسي –

ورقة عمل رقم 1

كانون الأول/ديسمبر 2017

تدريس السوسيولوجيا في المغرب:
المؤسسات البحثية ورهان المأسسة الإبستيمولوجية للممارسة العلمية

– محمد الإدريسي –

سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الإجتماعية

ورقة عمل رقم 1

كانون الأول/ديسمبر 2017

الرجاء إرسال المراسلات إلى:

محمد الإدريسي

أستاذ فلسفة في الثانوية العامة، وباحث في علم الإجتماع من المغرب

mohamed-20x@hotmail.com

© المجلس العربي للعلوم الإجتماعية 2017
جميع الحقوق محفوظة

نشر هذا العمل لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2017.

إنّ هذا العمل متوفّر تحت رخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنَّف 4.0 دولي (CC By 4.0). وبموجب هذه الرخصة، يمكنك نسخ، وتوزيع، ونقل، وتعديل المحتوى بدون مقابل، شرط أن تنسب العمل لصاحبه بطريقة مناسبة (بما في ذلك ذكر إسم المؤلّف، وعنوان العمل، إذا انطبقت الحالة)، وتوفير رابط الترخيص، وبيان إذا ما قد أجريت أي تعديلات على العمل. للمزيد من العلومات، الرجاء مراجعة رابط الترخيص هنا: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلف/ة ولا تعبّر بالضرورة عن وجهات نظر المجلس العربي للعلوم الإجتماعية، ولا تلزمه بها.

لمحة عن سلسلة أوراق العمل

تهدف سلسلة أوراق عمل المجلس العربي للعلوم الإجتماعية إلى نشر أوراق أكاديمية جديدة ومثيرة تخصّ المجال والمنطقة، واستعراض أفكار من خلال المناقشة العلمية. ويرحّب المجلس العربي للعلوم الإجتماعية بالأوراق التي تعالج مسائل ذات طبيعة موضوعية أو نظرية أو منهجيّة أو فنيّة، والتي تعتمد مقاربات إمبيريقية، أو نظرية، أو الإثنين معًا. ويستقبل المجلس العربي للعلوم الإجتماعية الأوراق باللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية .

المجلس العربي للعلوم الإجتماعية
بناية علم الدين، الطابق الثاني
شارع جون كينيدي، رأس بيروت
بيروت، لبنان
هاتف: 009611370214
www.theacss.org

تدريس السوسيولوجيا في المغرب:
المؤسسات البحثية ورهان المأسسة الإبستيمولوجية للممارسة العلمية

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى الوقوف عند واقع تدريس السوسيولوجيا في مغرب ما بعد الاستقلال، من خلال البحث في طبيعة الشروط الذاتية والموضوعية المؤطرة للمنجَز السوسيولوجي بعد نصف قرن من الممارسة والحضور الجامعي (من حيث التكوين، والتدريس، واللغة، ومناهج البحث وبنياته، إلخ). سنركز على إشكالين أساسيَّين يسعفاننا لفهم واقع البحث والتدريس السوسيولوجي: كيف يمكن ربط قضية الالتزام العلمي بالمسائل الاجتماعية والسياسية؟ وإلى أيّ حد يمكن أن نفكر إبستيمولوجيًا في المأسسة المؤسساتية للسوسيولوجيا في السياق المغربي؟ أولًا، شكّل الالتزام، تاريخيًا وعلميًا، قضية أساسية ضمن مدارس السوسيولوجيا المغربية خلال فترة السبعينات في إطار السعي نحو ربط العلم الاجتماعي بتحولات العالم الاجتماعي، وذلك من منطلق أن لا وجود لسوسيولوجيا محايدة سياسيًا (Pascon 1986). ثانيًا، لا يمكن أن نفكر في تطور السوسيولوجيا في المغرب من دون الأخذ في الاعتبار مسألة التدريس في علاقتها بالبحث (بين الجامعة والمراكز البحثية). ثالثًا، يرتبط تمويل البحوث والدراسات الاجتماعية بشروط خاصة: العلاقات بين الفاعل السياسي، والجامعات، والمراكز البحثية، تتكرّس في اتجاه البحوث الميدانية والبحوث التدخلية. وأخيرًا، نستشرف مستقبلًا واعدًا لممارسة وتدريس السوسيولوجيا في المغرب (والعالم العربي) عبر إشراكها في مسلسل التنمية الشاملة، من خلال التركيز على بعض المنطلقات الإبستيمولوجية: تجاوز مشكلة الإنغلاقية بين التخصصات، والعمل في اتجاه التداخل والعبر تخصصية، والمصالحة بين الجامعة المحيط (الجامعة ومختلف فاعليها)، وربط قضية البحث ومسألة التدريس بالتحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المغربي في إطار الانفتاح على سوق الشغل وتنمية المجتمع.

الكلمات المفتاحية: السوسيولوجيا، التدريس، التكوين، المغرب، الممارسة العلمية، التنمية

مقدمة

اختلفت الشروط الإبستيمولوجية للممارسة السوسيولوجية خلال حقبة ما بعد الاستقلال عما كانت عليه خلال المرحلة الكولونيالية. فإذا كان التداخل بين العلمي والأيديولوجي وإنجاز البحوث والمسوحات بهدف تسهيل هيمنة وسيطرة المستعمِر وبناء قاعدة معطيات وفقا للتفاضلات الأنثربولوجية الكلاسيكية بين "العالم الغربي" و"العالم الأولي أو البدائي" أهم ما ميّز نظام خطاب السوسيولوجيا الاستعمارية بالمغرب (ومعظم الدول المستعمَرة)، فإن الممارسة السوسيولوجية بمغرب ما بعد الاستقلال قد هدفت إلى إعادة فحص ونقد هذا الخطاب والفصل بين العلمي والأيديولوجي ضمن نسقه. وبالتالي، سعت إلى تخليص المعرفة السوسيولوجية من حمولاتها الإستعمارية من جهة، والبحث عن الإطار الإبستيمولوجي والنظري الكفيل بتأسيس "سوسيولوجيا مغربية أو بالمغرب" قادرة على مواكبة تحولات وتغيرات المجتمع المغربي مع توالي السنوات من جهة أخرى. نتيجة لذلك، وجدت السوسيولوجيا في المغرب نفسها خلال العقود الأخيرة أمام سؤال إبستيمولوجي حقيقي يطرح نفسه بحدة في سياق تباين شروط الممارسة العلمية بين "الشمال" و"الجنوب": إلى أي حد يمكن الربط والمصالحة وتحقيق التوافق بين قضية التدريس وقضية البحث ضمن بنية الممارسة السوسيولوجية بالمغرب في سياق مجتمع متحول؟

تدريس السوسيولوجيا في مغرب ما بعد الاستقلال: سؤال الالتزام والفعل النضالي

يفرض علينا تحليل واقع تدريس السوسيولوجيا وممارستها في المغرب (بين الجامعة والمراكز البحثية من جهة، وبين التدريس والبحث من جهة أخرى) اعتماد مقاربة تاريخية (منذ الاستقلال إلى اللحظة الراهنة) من أجل تحديد موقعها في السياقَيْن الأكاديمي والثقافي، وأيضًا تأثير البعد السوسيو-سياسي على مستقبلها. بالرغم من كون نهج المقاربة التاريخية يثير العديد من الأسئلة في خصوص طبيعة الاختيارات الابستيمولوجية والمفهومية، فضلًا عن البيبليوغرافية، إلا أننا سنحاول التركيز على العلاقة بين الالتزامَين العلمي والموضوعي (المسألة العلمية) والفعل النضالي (القضايا الاجتماعية والسياسية)، وذلك من منطلق أن تطور البراديغمات الإبستيمولوجية للعلوم الاجتماعية - في السياقين الجديد والراهن - قد جعل (انعكاسيًا) النظريات العلمية الاجتماعية نابعة من المجتمع بالضرورة، وليس نحو المجتمع (السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا من المجتمع وليس نحو المجتمع، وإلى المجتمع وليس عبر المجتمع).

اقترن تدريس السوسيولوجيا في المغرب - في سياق ما بعد الاستقلال - بمعهد السوسيولوجيا الذي تم إنشاؤه سنة 1960. وبدعم وتوصية من خبراء اليونيسكو: جاك بيرك، الأستاذ في الكوليج دو فرانس، وموريس إيرار، الأستاذ في جامعة نوشاتيل، قررت الجامعة المغربية إنشاء معهد السوسيولوجيا الذي كان يقدم إجازة أساسية (باكالوريوس) في العلوم الاجتماعية (Rachik 2012). في سياق الستينات، كان التدريس والإنتاج باللغة العربية أكثر إثارة للاهتمام على المستوى الإقليمي كما الدولي، ليس فقط من حيث نوعية الإنتاجات وإنما تلازمًا مع قوانين "السوق اللسانية" (marché linguistique) (Bourdieu 1984) في السياقين المحلي والعالمي، الأمر الذي طرح معه سؤال التعريب (أو الإزدواجية اللغوية)، والذي نعاني من تداعياته إلى اليوم (Ezzine 2012). وتم سنة 1961 إنشاء قسم للسوسيولوجيا باللغة العربية رغم غياب التأطير العلمي (نقص المدرّسين). فوجد المعهد نفسه مضطرًا إلى الاستعانة بخدمات مدرّس مصري (رشدي فكار)، وخلص تقرير لخبراء المعهد سنة 1964 إلى أن "المعهد لم يكن قادرًا على تشكيل هيئة التدريس التي هو في حاجة إليها" (Conne 1964, 5).

يعد بول باسكون (1932-1985، الحاصل على الجنسية المغربية في يناير 1964) المؤسس الفعلي للسوسيولوجيا في مغرب ما بعد الاستقلال، سواء على المستوى الأكاديمي (التنظير والميدان) أم على المستوى المؤسساتي (معهد السوسيولوجيا ومعهد الزراعة والبيطرة). تصور تدريس السوسيولوجيا (والعلوم الاجتماعية عمومًا) والبحث فيها كفعل نضالي، واضطر إلى الاعتماد على الدولة عندما كان ينظر إليها كفاعل مركزي في التغيير والتنمية. وعزز الباحثون الأوائل (مثل بول باسكون، وعبد الكبير الخطيبي، ومحمد جسوس)، معظمهم من اليسار- إن جاز التعبير- من قوة مرافقتهم، وتوجيههم للفعل العام من أجل الدفاع عن التزاماتهم السياسية، واستقلال الفكر والمصلحة الجماهيرية. وأجريت معظم الدراسات السوسيولوجية، التي قام بها بول باسكون وزملاؤه، في إطار السياسات العامة (مثل السياسة الزراعية، والسياسة المائية) (Rachik 2007). يمكن أن نميز بين اتجاهين في السوسيولوجيا خلال لحظة التأسيس: اتجاه التنظير والميدان (بول باسكون[1]) الذي ركز على السوسيولوجيا القروية على وجه الخصوص، واتجاه التدريس والتكوين (عبد الكبير الخطيبي ومحمد جسوس) الذي ركز على قضية الالتزام في إطار تعزيز حضور الدرس السوسيولوجي على المستوى المؤسساتي (في الجامعة على وجه الخصوص). تحت تأثير الأيديولوجيا الماركسية، حاول جيل الرواد (مثل بول باسكون، وعبد الكبير الخطيبي، وعبد الله حمودي) خلال فترة السبعينات (خصوصًا) التركيز على تخليص الإنتاجات

السوسيولوجية والأنثروبولوجية والإثنولوجية من الحمولة الاستعمارية، حيث يفرض تخليص السوسيولوجيا من النزعة الاستعمارية الاعتماد على نوع من الاستقلال العلمي الوطني، وسياسة علمية نقدية قائمة على التحليل المقارن للبلدان المدروسة أو بالأحرى للدراسة والتحليل السيئ" (Khatibi 2002, 42 [1981])، وجُعلت السوسيولوجيا فعلًا نضاليًا للكشف عن الهيمنة وظروف معيشة الجماهير والعمل على تحسينها من خلال ربط العلم بتغيير الواقع المعاش (أعراب 2014، 429-446).

تم العمل على الدمج بين المسألة العلمية والقضايا السياسية والاجتماعية ضمن نسق التدريس والبحث في السوسيولوجيا، لأن لا وجود لسوسيولوجيا محايدة سياسيا بل وجب أن تنبع من المهمّشين ونحوهم؛ حتى إن تدريس السوسيولوجيا نفسها يعدُّ فعلًا نضاليًا، نظرًا إلى أنه، ومن وجهة نظر ما نسميه بالعالم الثالث، لا نستطيع سوى توقُّع أن يُنَمّي تخليص السوسيولوجيا من نزعتها الكولونيالية فكرًا نقديًا وجذريًا للآلة الأيديولوجية الإمبريالية، والنزعة المركزية، وقد شكّل تخلُّص السوسيولوجيا من هذه النزعة، في الوقت نفسه، هدمًا للخطابات التي تساهم، بطرائق متنوعة، ومتخفية، تقريبًا، في الهيمنة الإمبريالية (Khatibi 2002, 113-129 [1981]).

نظرًا إلى اقتران تدريس السوسيولوجيا بالفعل النضالي والسياسي والرغبة في تغيير الواقع عبر العلم وبواسطة العلم، من خلال خدمة رهان التخلص من مفاهيم العلوم الاجتماعية الغربية والبحث عن الحقيقة في الواقع في حد ذاته، لا يمكن للبحث السوسيولوجي في السياق المغربي (كما العالمي) أن يكون ذا فائدة (علمية) إذا لم يكشف عن منطق الهيمنة ولم يزعج ويشاغب ويكشف عن الخفي، بهدف تصحيح الواقعَين الاجتماعي والمجتمعي كما الواقع السياسي، اعتمادًا على منطق الميدان والخبرة الميدانية كسند أساسي لفهم البنية الاجتماعية للمجتمع المغربي (خصوصًا المناطق القروية).

لكن في سنة 1970، أغلقت الدولة معهد السوسيولوجيا[2] (كفضاء أكاديمي رئيسي للبحث في العلوم الاجتماعية وتدريسها) الذي كان نُظر إليه كفضاء للاحتجاج السياسي. في المقابل، تمت تهدئة أي تعبئة محتملة داخل الجامعة، وسمحت الدولة بفتح شعبة تشمل الفلسفة، والسوسيولوجيا، وعلم النفس في كلية الآداب في الرباط (جسوس 2003، 113). وتركز تدريس العلوم الاجتماعية (في عهد بول باسكون) في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة (Institut agronomique et vétérinaire Hassan

II) الذي وجّه اهتمامه خلال سبعينيات القرن الماضي نحو المناطق القروية، ما أدى إلى ما يمكن تسميته بـ"ترييف" السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا (Rachik et Bourquia 2011).

سؤال التدريس والبحث في السوسيولوجيا بين السياقين المحلي والكوني

ارتبطت مأسسة تدريس السوسيولوجيا في المغرب بإضفاء الطابع المؤسساتي على الممارسة العلمية، من منظور الرغبة الرسمية في مراقبة هذا "التخصُّص الخطير". وَجهت السلطات العمومية، من منظور "عقلنة" تكنوقراطية، جهودها ومساعيها صوب الشعَب التقنية، وتكوين أجيال من المهندسين، المدعوين لتقديم الخبرة الضرورية لمواكبة سير البلد نحو التحديث والتقدم. وتُرجم ذلك على المستوى الجامعي بالأولوية التي تم إيلاؤُها للتخصصات العلمية التي اعتبرت متلائمة مع الأيديولوجيات التنموية. وينحدر الموظفون السياسيون الساموں، وكبار موظفي الدولة من التخصصات التقنية (مهندسون، أطباء، كيميائيون، إلخ)، ويحملون نظرة سلبية للغاية، وأحيانا مُشككة، إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية (Madoui 2007, 149-160).

يتطلب منا النظر في إشكالية تدريس السوسيولوجيا في المغرب العودة إلى التجربة المؤسساتية الوطنية (الجامعة والمراكز البحثية). إذا اقترن ظهور السوسيولوجيا بشعبة الفلسفة وعلم النفس بكلية الآداب والعلوم الإنسانية (FLSH)، ولم تكن متواجدة سوى في جامعتين تعتمدان نظام (LMD) (إجازة، ماستر، دكتوراه، "Licence, Master, Doctorat")، فإنها ازدهرت اليوم منذ اعتماد هذا النظام سنة 2003-2004. ومن بين خمس عشرة كلية للآداب تابعة لمختلف الجامعات بالتراب المغربي، نجد أن مسلك الدراسات السوسيولوجية متاح في كل الجامعات (إلى حدود سنة 2016). ترتبط نتائج هذا الانتشار بشكل مباشر بمراعاة الجودة في التدريس كما البحث (Ouard 2015). لكن، وبالرغم من هذا المسار الطويل لتدريس العلوم الاجتماعية في المغرب (بين الرفض وإعادة الاعتبار)، يظلّ حجم الإنتاجات العلمية (أساتذة، دكاترة، باحثون، إلخ) ضعيفًا مقارنة بتخصصات مجاورة، ويثير أحيانًا العديد من الأسئلة حول مستقبل هذه التخصصات في السياق المغربي.

بين سنتَي 1956 و 2007، تمّت مناقشة 321 أطروحة دكتوراه[3] في حقل السوسيولوجيا (بما في ذلك الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا) مقابل 700 في الجغرافيا. نَشر فقط 113 من هؤلاء الدكاترة ورقة على

الأقل في مسيرتهم، بمعنى أن أكثر من 64 بالمئة من الدكاترة لم يسبق لهم ونشروا ولو مقالًا واحدًا خلال حياتهم بعد مناقشة أطروحاتهم. وكانت غالبية الأطروحات المغربية في السوسيولوجيا قد أنجزت باللغة الفرنسية، بنسبة 66 بالمئة مقابل 30 بالمئة باللغة العربية. قبل سنة 1990، من بين 160 أطروحة، أنجزت 138 باللغة الفرنسية، بنسبة 86 بالمئة، مقابل 19 باللغة العربية، بنسبة 12 بالمئة. لكن مع مطلع القرن العشرين قُلِبت الآية: أُنجز فقط ثلث الأطروحات باللغة الفرنسية (غالبيتها في فرنسا) والباقي حُرر باللغة العربية. ومن بين 3,000 طالب مغربي حصلوا على الإجازة (الباكلوريوس) في السوسيولوجيا، تلّقى 500 طالب تكوينهم في الخارج (Rachik 2012).

يتم تدريس السوسيولوجيا أساسًا في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (كليات الآداب خصوصًا)، التي تفتقر إلى الموارد المادية والبحثية والتكوينية الأساس، مقارنة بمؤسسات تدريسية وبحثية أخرى (المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود)، الأمر الذي جعل هذه التخصصات لا تحظى باعتراف وقبول سوسيو-سياسيَّيْن من طرف الفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي (من دون نسيان الفاعل الأكاديمي نفسه)، فضلًا عن كون المدرسين أنفسهم لا يحظون باعتراف اجتماعي وسياسي كما هو شأن مدرسي التخصصات الأخرى (خصوصًا العلوم والتقنيات). إن بناء رأس المال الرمزي والثقافي للمدرسين الاجتماعيين أضحى مقرونًا بطبيعة الشروط الموضوعية لتحديد الشبكات الدولية أو الشبكات الأكاديمية من أجل تسهيل الاعتراف والولوج إلى المناصب العليا والهيئات الدولية، وهو ما لا تتيحه كليات الآداب بشكل كبير. لذلك نجد أن مختلف الأوصياء على حقل البحث العلمي الاجتماعي المغربي الذين بصموا المجال بحضورهم الوطني والدولي الوازن (منذ باسكون) ينتمون إلى مؤسسات بحثية وتدريسية ذات الاستقطاب المفتوح أو هيئات دولية. يبدو أن مكانة كليات الآداب ضمن نسق السوق المفتوح ما زالت تثير العديد من الأسئلة حول علاقة التكوين بسوق الشغل، ومدى إمكانية تحقيق الحوار والتكامل بين التكوينات الجامعية ومتطلبات السوق في سياق اللاتكافؤ العالمي. وإذ كانت آفة البطالة تشمل التكوينات المقدمة في مختلف التخصصات، فإن التكوين الذي تقدمه هذه المؤسسات لا يزال هشًّا أمام تحديات "مهننة التكوين الجامعي" (la professionnalisation de la formation universitaire) والصيغة التي يقدمها صُنّاع القرار لحل مشاكل البطالة والتوظيف (Ouard 2015). وعلاوة على ذلك، لا ينفك الطلب على السوسيولوجيا في السياق العام لكليات الآداب (عن المركزية الاجتماعية لثقل التعليم عمومًا) بالتزايد، والمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح خصوصًا. يُعزز هذا الثقل الكمّي مفارقات اللامساواة، ورفض ما تروّج له الخطابات الرسمية من مساواة في الفرص ودمقرطة الفعل التعليمي.

لكن، في ظل ضعف بنيات سوق الشغل وغياب الإطار المؤسساتي للمهنة ذات الطابع الاجتماعي، يجد خريجو السوسيولوجيا (والعلوم الاجتماعية عمومًا) أنفسهم أكثر عرضة لمخاطر البطالة والإقصاء (Ouard 2015)، الأمر الذي ينعكس على الصورة الرمزية للعلوم الاجتماعية في السياق الاجتماعي كما المهني والاقتصادي، باعتبارها تخصصات غير مواكبة لتحولات النظام الليبرالي العالمي الجديد.

إذا كان هَم الجيل المؤسس للسوسيولوجيا في المغرب (مثل بول باسكون، وعبد الكبير الخطيبي، ومحمد جسوس) هو تخليص هذا التخصص من النزعة الكولونيالية (إضافة إلى الأنثربولوجيا والإثنولوجيا)، فإن السياق المعاصر لعلاقات قوى السوق اللسانية الدولية (في سياق اللاتكافؤ العالمي) يجعل من السوسيولوجيا في المغرب تتجاوز مهمة الربط وتجديد الحوار بين المحلي والكوني ولا تخطو في الضرورة على درب إحياء النسق الكولونيالي (الفرانكوفونية) ولا خدمة الرهانات الجديدة للعولمة الكونية (الأنجلوساكسونية). ويقترن سؤال الإنتاج والكتابة في السوسيولوجيا المغربية (والعربية عمومًا) بلغة الكتابة نفسها. نظرًا إلى الارتباط الكولونيالي بالسياق الفرنسي، أضحى المدرِّس الاجتماعي يربط وجوده الأكاديمي وشبكته الدولية بلغة كتابته. ويقول في هذا الصدد عبد المالك ورد (2015): **"إذا كنت أكتب بالعربية فشبكتي محليانية، وإذا كنت اكتب بالفرنسية فشبكتي دولية"**،[4] بالرغم من هيمنة اللغة الإنجليزية على مختلف ميادين المعرفة الإنسانية في السياق الراهن. إن مهننة حقل التدريس والبحث في السوسيولوجيا، في السياق المغربي، لا يمكن أن تتم فعليًا من خلال الانتصار للتعريب (التقليديانية) أو الفرانكوفونية (الحداثة) أو حتى الأنجلوساكسونية (الليبرالية)، بل بالبحث عن التعدد في إطار الوحدة، والحرص على تجديد الحوار الإبستيمولوجي والإنعكاسي بين مختلف التجارب العلمية والتدريسية الرائدة في السياق المعاصر (الجمعية التايوانية للسوسيولوجيا على سبيل المثال). منذ أكثر من نصف قرن ونحن نسائل مقولة تخليص العلوم الاجتماعية من النزعة الكولونيالية، ونسعى إلى التأسيس لعلوم اجتماعية مغربية/مغاربية/عربية، متغافلين عن أن الشروط الموضوعية لإنتاج الممارسة العلمية كونية بطبعها: لن تتطور الجامعة في السياق المحلي من دون تحقيق حوار محلي-محلي ومحلي عالمي.

يقتضي الفهم الدقيق لطبيعة المحددات الموضوعية لسير عمل الشرط الجامعي، الانفتاح على المدرّسين باعتبارهم حجر الزاوية في كل إصلاح أو انتقال جامعي ممكن. نظرًا إلى اقتران تدريس السوسيولوجيا بكليات الآداب - كما أشرنا سابقًا - نجد أن المدرّسين الذين ينتمون إلى هذه المؤسسات غير قادرين على المنافسة الأكاديمية والشبكية رغم تزايد أعدادهم (باعتبارهم مدرّسين من الدرجة الأولى بشعبهم) وأعداد طلبتهم، ويجدون أنفسهم وجهًا لوجه أمام صعوبات لا حصر لها من أجل تعزيز الرقي في مهنتهم

ومعرفتهم السوسيولوجية؛ وهذه صعوبات مرتبطة بعدد الطلبة المؤطرين، وتنوّع وتشتت المواد المدرسيّة، وتحدي التقييم الذي يستهلك جزءًا كبيرًا من وقتهم. إن هذه الوضعية ليست مستجدة، لكنها تزداد سوءًا (Ouard 2015) وتنعكس على إنتاجيتهم ومهنيتهم في الضرورة. إلا أن من يحتكر سوق السلع الرمزية هم المدرسون من الدرجة الثانية الذين ينتشرون ضمن المؤسسات البحثية المتخصصة، ويستفيدون في الضرورة من الامتيازات التي تقدمها الشُعب والأقسام العلمية والتقنية ذات السلطة في الوسط الأكاديمي المحلي والدولي.

السوسيولوجيا والتنمية: بين المأسسة الابستيمولوجية والطلب على الخبرة العلمية

تغيرت، إلى حد كبير، وضعية العلوم الإنسانية والاجتماعية في المغرب بعد سنة 1999. ويمكن اعتبار محمد السادس ميّالًا أكثر من أبيه إلى تطوير الشُعب المُؤَنْسنَة في الجامعة، خصوصًا بفعل آثار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث نشهد رد الاعتبار إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية في المغرب. ويحصل ذلك بفعل تأثير السياق السوسيو-اقتصادي للعولمة من دون شك. وقد استشعرت السلطات العمومية، مع صعود الإسلام السياسي من جهة، والانفتاح على اقتصاد السوق من جهة أخرى، الحاجة إلى تكوين معرفة حول الانتقالات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر في العمق في المجتمع المغربي. وأصبحت الحاجة إلى الخبرة "شأن الدولة" في مغرب محمد السادس[5] (Catusse 2011, 63-76)، وأضحت السلطات تنفتح شيئًا فشيئًا على الجامعات والمؤسسات البحثية (مراكز البحوث ومكاتب الدراسات خصوصًا) من أجل مواكبة تحولات المسائل الاجتماعية والسياسية من جهة، ورد الإعتبار للعلوم الاجتماعية من جهة أخرى (خصوصًا السوسيولوجيا) ولو بشكل وظيفي وخاضع لرهانات سياسية بالأساس.

عزز هذا الاعتراف السياسي والاقتصادي بالعلوم الاجتماعية كفاعل رئيسي في الساحة العلمية الاهتمام بالخبرة الاجتماعية والسوسيولوجية. ويؤدي هؤلاء الباحثون - المستشارون - دورًا وسيطًا بين الطلب العمومي، وإنتاج ومراكمة المعارف والخبرة الاجتماعية والسوسيولوجية. وتلزم الإشارة إلى دور الطلب المُعَبَّر عنه من قبل المؤسسات العالمية (البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمكتب الدولي للعمل، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلخ) التي تطرح عقود بحث مرتبطة بميادين بحث، وإشكاليات دراسة، تحددها بنفسها (Madoui 2007, 2012). لكن، ما يميّز بشكل أفضل وضعية العلوم الاجتماعية

والعلوم الإنسانية يرجع إلى التقارب المعرفي للمناهج والإشكاليات والمراجع المُعَبَّأة، التي هي في جزئها المهم أنجلوساكسونية وفرنسية. ويحصل مثل هذا في تخصّصات مثل :القانون، والفلسفة، والتاريخ، والسوسيولوجيا، والاقتصاد (Madoui 2007, 153). ولا بد من الإشارة أيضًا إلى محاولة ربط السوسيولوجيا بقضايا التنمية المختلفة خلال السنوات الأخيرة، نظرًا إلى كون تصاعد المشكلات والأمراض الاجتماعية قد وضع السوسيولوجيا في واجهة المشهد الاجتماعي، إضافة إلى تردّي الروابط الاجتماعية، والتهميش، والبطالة، وتصدّع التضامن الاجتماعي، والعنف، والانحراف، والإرهاب، علمًا أن هذه الأمراض جعلت من السوسيولوجيا علبة أدوات يمكنها أن تقدّم حلولًا عملية أو براغماتية (بوخريسة 2011، 108-109).

تزايدت خلال العقدين الماضيين وتيرة البحث العلمي في المغرب، حيث كشف تقرير أنجز سنة 1999 من قبل معهد الأبحاث من أجل التنمية (Institut de recherche pour le développement (IRD))، بطلب من اللجنة الأوروبية ((DGXII) (العلوم، والبحث والتنمية)، أن المغرب يحتل المرتبة الثالثة أفريقيًا، على مستوى البحث العلمي (المنشورات العلمية)، بعد جنوب أفريقيا ومصر؛ بمعدل منشورات سنوية يوازي 400 مقال منشور خلال الفترة الممتدة من 1991 حتى 1994. وتشكل المختبرات ووحدات البحث العلمي البنيات القاعدية للبحث العلمي في المغرب (مادوي، 2015 : 202). هذا ويتم إنجاز البحث العلمي في المغرب أساسًا في الجامعات: 20 بالمئة في كليات الآداب،15 بالمئة في العلوم، و30 بالمئة في التكنولوجيا والعلوم التقنية وعلوم المهندس، و8 بالمئة في الطب والصيدلة، و4 بالمئة في التجارة والتسيير (Kleiche-Dray et al. 2007, 57). لكنها مع ذلك تظل مفتقرة إلى القدرة التنافسية الدولية في سياق اللاتكافؤ العالمي. ويمكن تعميم الأمر على مختلف الدول العربية، حيث نجد أنها تحتل مراتب متأخرة جدًا في سلّم التصنيفات الدولية (UNESCO 2010; CISS/IDS/UNESCO 2016). على سبيل المثال، ومقارنة مع نسب الإنتاج القومي الخام المخصصة للبحث العلمي سنة 2007 في الغرب (1.7 بالمئة في المملكة المتحدة و 1.2 بالمئة في الاتحاد الأوروبي) تبقى النسب العربية متواضعة، حيث على رأس القائمة العربية نجد 1.02 بالمئة في تونس، ثم 0.64 بالمئة في المغرب، و0.50 بالمئة في الأردن، وفي نهاية اللائحة الكويت مع 0.02 بالمئة والمملكة العربية السعودية مع 0.03 بالمئة والبحرين مع 0.04 بالمئة (بن جلون 2015). من ناحية الإنتاج العلمي في العلوم الحقة، تصنّف مصر، الناشر العربي الأول، في المرتبة 32 عالميًا بـ 24,829 مقالة، والسعودية في المرتبة 43 بـ 15,144 مقالة، ثم تونس في المرتبة 45 بـ 11,781

مقالة (بن جلون 2015). لكن، في ما يتعلق بالنشر في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، نجد غيابًا كلّيًا لمجلات عربية مصنفة ضمن الفهارس العالمية مثل Scopus و Web of Science، بل إن الكثير من الدوريات العربية لا يرقى إلى مستوى التصنيف الممتاز A أو +A. وإذا استثنينا مجلات العلوم الإنسانية والاجتماعية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في لبنان، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر، والمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في الجزائر، سنجد أن أغلب الدوريات والمجلات المحكّمة الجامعية والبحثية تقبع ضمن التصنيف البطيء C، وفي أحسن الأحوال التصنيف المتوسط B، الأمر الذي يجعلنا أمام أزمة "كم"، وبشكل خاص "أزمة كيف" ضمن البحوث العلمية الصادرة بالعربية في السوسيولوجيا، كما باقي حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية.

وجب في الأخير أن نشير إلى إشكالية التوظيف وتعزيز حضور الخبرة التدريسية في المؤسسات الجامعية (كليات الآداب على وجه الخصوص) وتجديد النخبة التدريسية. فخلال سنوات خلت، وصل عدد المساعدين والأساتذة المساعدين إلى 94 بالمئة، مقابل 6 بالمئة من الأساتذة المحاضرين. ولا تشكل الفئة الأولى، اليوم سوى 36 بالمئة، مقابل 64 بالمئة من الأساتذة المحاضرين (مادوي 2015، 202). أضف إلى ذلك كون النظام السابق لولوج درجة أستاذ التعليم العالي في الجامعة المغربية (عبر الحصول على دكتوراه الدولة) قد أسهم سلبًا في تنمية البحث العلمي الملتزم، وعزز خمول الكثير من الباحثين على مدى السنين، وأدّى إلى مغادرة مجموعة من الباحثين (ذوي التوجّهات الفرانكوفونية والأنجلوساكسونية) في ظل غياب التحفيز والدعمَين المادي والرمزي، وتركُّز آخرين في محور القنيطرة-فاس-مراكش.

خاتمة

إن التركيز على المقاربة الإنعكاسية والإبستيمولوجية لتوصيف وضع التدريس والبحث في السوسيولوجيا في السياق المغربي لا يمكّننا فقط من الكشف عن الضعف البنيوي للإنتاجات الفكرية في سياق عام يتميز بالفقر العددي والتحريري (كتب ومجلات) في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية عمومًا، بل يساعدنا على استشراف الوضعية الهشة للمدرسين كما الخبرة الاجتماعية في سياق اللاتكافؤ العالمي.

بالرغم من اعتراف الدولة المتزايد بأهمية العلوم الاجتماعية ضمن النسق العام لمخططات التنمية، إلا أنها لا تملك سياسة علمية واضحة وملموسة من أجل الإشراف على الأنشطة البحثية الجماعية (Cherkaoui 2011, 111). سيكون من الضروري العمل على دعم المركز الجامعي للبحث العلمي (IURS) ومراكز البحوث في العلوم الاجتماعية من أجل التنسيق بين فرق البحث والشُعب والمسالك الجامعية المحلية، والحرص على توفير الموارد المادية والبشرية الضرورية لتنمية بنيات البحث العلمي والأكاديمي وإقامة قاعدة بيانات وطنية لتتبع الإنتاجات العلمية المؤسساتية وغير المؤسساتية، فضلًا عن تجديد الحوار الإبستيمولوجي والمؤسساتي بين مختلف التخصصات الفاعلة في الشأن الأكاديمي من أجل تبادل الخبرات العلمية والمهنية العابرة للتخصصات.

الملاحظات

[1]- يمكن أن ندرج في هذا الإطار كذلك أعمال عبد الله حمودي (ولو بنفحتها الأنثروبولوجية) (Hammoudi 1977; Hammoudi 1988; Hammoudi 2001) والراحلة فاطمة المرنيسي (Mernissi [1975] 1983; Mernissi 1991) وأعمال عبد الصمد الديالمي (Dialmy 1988; Dialmy 1991; Dialmy 1995; الديالمي 2009؛ الديالمي 2015). ويعتبر هذا الأخير أحد أبرز علماء الاجتماع في المغرب بعد الراحل باسكون، نظرًا إلى تمكنه من نحت نظرية "الانتقال الجنسي" كثاني أهم نظرية في تاريخ السوسيولوجيا المغربية خلال حقبة ما بعد الاستقلال، بعد نظرية "المجتمع المركب" لباسكون (الإدريسي 2015).

[2]- بموجب المرسوم رقم 2-70-621 في 8 أكتوبر 1971.

[3]- نشر قرص مدمج بيبليوغرافي سنة 2007 من طرف مؤسسة الملك عبد العزيز (الدار البيضاء) يضم 10,000 أطروحة منجزة من طرف الباحثين المغاربة (www.fondation.org.ma). ورد في: (Rachik 2012).

[4]- يقول عبد المالك ورد في هذا الصدد: "يمكن بسط الكوجيطو السوسيولوجي المغربي ما بعد الديكارتي: أنا أكتب وأنشر باللغة الفرنسية إذا أنا موجود. كما لو كنا في انتكاسة ما بعد الكولونيالية، وأن اللغة الفرنسية ما زالت تحظى بمكانة دولية في وقت هيمنت فيه اللغة الإنجليزية في عصر الانترنيت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة!" (Ouard 2015).

[5]- أنظر تحليلًا لرهانات هذا الوضع في:
مادوي، محمد. 2015. "السوسيولوجيا المغربية: من الرفض إلى إعادة الاعتبار." ترجمة رشيد بن بيه. **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**. العددان 31-32، صيف-خريف: 193-207.

المراجع

باللغة العربية

الإدريسي، محمد. 2015. "عبد الصمد الديالمي في الميزان: ملامح من تطور أنثروبولوجيا الجنسانية المغاربية المعاصرة." **مجلة أنثروبولوجيا: المجلة الجزائرية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة**. العدد الثاني. أيلول: 194-208.

أعراب، محمد. 2014. "مواضيع البحث السوسيولوجي في المغرب ومقارباتها التاريخية." **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، بحوث المؤتمر الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، ومركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية في الجزائر، والجمعية العربية لعلم الاجتماع في تونس**، تحرير ساري حنفي ونورية بن غبريط - رمعون ومجاهدي مصطفى، 439-447. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بوخريسة، بوبكر. 2011. "السوسيولوجيا المغاربية: بين التركة الكولونيالية ورحلة البحث عن الهوية." **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**. العدد الخامس عشر. صيف: 97-117.

جسوس، محمد. 2003. **رهانات الفكر السوسيولوجي بالمغرب**. أعده للنشر وقدم له إدريس بنسعيد. الرباط : وزارة الثقافة.

الديالمي، عبد الصمد. 2015. **الانتقال الجنسي في المغرب: نحو الحق في الجنس، في النسب وفي الإجهاض**. الرباط: دار الأمان.

الديالمي، عبد الصمد. 2009. **سوسيولوجيا الجنسانية العربية**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

مادوي، محمد. 2015. "السوسيولوجيا المغربية: من الرفض إلى إعادة الاعتبار." ترجمة رشيد بن بيه. **إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)**. العددان 31-32، صيف-خريف: 193-207.

بن جلون، وائل. 2015. "البحث العلمي والجامعات العربية." ورقة قدمت ضمن أشغال المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مراكش، 19-21 آذار/مارس.
http://fr.calameo.com/read/001231435a7ac36903c4c
ومنشورة على اليوتوب: https://www.youtube.com/watch?v=et6YVk3laAI

باللغة الإنجليزية

Bourdieu, Pierre. 1984. “Le marché linguistique.” Dans *Questions de sociologie*. 121-137. Paris : Editions de Minuit.

Catusse, Myriam. 2011. « Le social: une affaire d’état dans le Maroc de Mohammed VI. » *Confluences Méditerranée* 78 : 63-76.

Cherkaoui, Mohamed. 2011. *Crise de l'université: Le nouvel esprit académique et la sécularisation de la production intellectuelle*. Genève : Librairie Droz.

CISS/IDS/UNESCO. 2016. *Rapport mondial sur les sciences sociales 2016, Lutter contre les inégalités: pistes vers un monde juste*. Paris : Éditions UNESCO.

Conne, Pierre. 1964. *Sciences sociales auprès de l'Institut de sociologie de l'Université de Rabat*. Programme élargi d'assistance technique. Paris : Éditions UNESCO.

Dialmy, Abdessamad. 1995. *Logement, sexualité et islam*. Casablanca : Éditions Eddif.

Dialmy, Abdessamad. 1991. *Féminisme soufi : conte fassi et initiation sexuelle*. Casablanca : Éditions Afrique-Orient.

Dialmy, Abdessamad. 1988. *Sexualité et discours au Maroc*. Casablanca : Éditions Afrique-Orient.

Ezzine, Abdelfattah. 2012. « Les sciences humaines et sociales au Maroc : l'institutionnalisation et les pratiques : le cas de la sociologie. » Dans *La recherche en sciences humaines et sociales, un état des lieux*, *50 ans de recherche en sciences humaines et sociales 1961-2011*, actes du colloque international du 15, 16 et 17 novembre 2011, édité par Amina Aouchar, 133-156. Maroc : Institut Universitaire de la Recherche Scientifique (IURS).

Hammoudi, Abdellah. 2001. *Maîtres et disciples : Genèse et fondements des pouvoirs autoritaires dans les sociétés arabes : essai d'anthropologie politique*. Paris : Éditions Maisonneuve et Larose.

Hammoudi, Abdellah. 1988. *La victime et ses marques*. Paris. Éditions du Seuil.

Hammoudi, Abdellah. 1977. « La vallée de l'Azzadan : contribution à la sociologie du Haut Atlas marocain. » Thèse de 3° cycle, Université de Paris 5.

Khatibi, Abdelkebir. [1981] 2002. « Décolonisation de la sociologie. » Dans *Chemins de traverse : essais de sociologie*, textes réunis et revus par Saïd Nejjar. Rabat: Éditions Okad.

Kleiche-Dray, Mina, Ilham Laaziz (collab.) et Sanaa Zebakh (collab.) 2007. « La recherche scientifique au Maroc : rapport de synthèse. » Paris: IRD.

Madoui, Mohamed. 2012. « Entreprises et entrepreneurs en Algérie et dans l'immigration. » *Essai de sociologie économique*. Paris: Karthala.

Madoui, Mohamed. 2007. « Les sciences sociales en Algérie : regards sur les usages de la sociologie. » *Sociologies Pratiques* 2, no. 15 : 149-160.

Mernissi, Fatema. [1975] 1983. *Sexe, idéologie, islam, trad*. de Diane Brower et Anne-Marie Pelletiern. Paris : Librairie Tierce.

Mernissi, Fatema. 1991. *Le Monde n'est pas un harem : paroles de femmes du Maroc*. Paris : Éditions Albin Michel.

Ouard, Abdelmalek. 2015. « La sociologie au Maroc : retour réflexif et engagé d'un praticien. » *SociologieS* [En ligne]. Dossiers : Pour un dialogue épistémologique entre sociologues marocains et sociologues français. Mis en ligne le 02 novembre 2015. Consulté le 04 avril 2016. http://sociologies.revues.org/5148.

Pascon, Paul. [1979] 1986. « La sociologie, pourquoi faire ? » Dans *Pascon, 30 ans de sociologie du Maroc (textes anciens et inédits)*. *Bulletin économique et social du Maroc*, n° 155-56 : 59-70.

Rachik, Abderrahmane. 2012. « La recherche urbaine au Maroc. » *SociologieS* [En ligne]. Dossiers : Actualité de la sociologie urbaine dans des pays francophones et non anglophones. Mis en ligne le 15 novembre 2012. Consulté le 04 avril 2016. http://sociologies.revues.org/4184

Rachik, Hassan et Rahma Bourquia. 2011. « La sociologie au Maroc. » *SociologieS* [En ligne]. Théories et recherches. Mis en ligne le 18 octobre 2011. Consulté le 03 avril 2016. http://sociologies.revues.org/3719.

Rachik, Hassan. 2007. « Sociologie, anthropologie et science politique. » Dans *Enquête sur l'évaluation du système national de la recherche dans le domaine des sciences humaines et sociales, Projet R&D Maroc SHS/12/12/05,* sous la direction de Mohamed Cherkaoui. Rabat : Ministère de l'éducation nationale.

UNESCO. 2010. *UNESCO Science Report: The Current Status of Science around the World*. 250-277. Paris: UNESCO Publishing.